رهانات إدماج الأمازيغية
في المنظومة التعليمية (*)

ذ. احمد بوكوس
جامعة محمد الخامس - الرباط

ينص الميثاق الوطني للتربية والتكوين، في قسمه الثاني ضمن الفقرة المتعلقة باللغات، أن المملكة المغربية تعتمد في مجال التعليم سياسة لغوية واضحة منسجمة وقارة [ص 51] وترتكز هذه السياسة اللغوية على ثلاثة مبادئ : تحسين تدريس اللغة وإتقان اللغات الأجنبية والتفتح على الأمازيغية.

ويعتبر تبني الأمازيغية في الميثاق خطوة في أفق الإعتراف الرسمي بها وإدماجها في مجالي التعليم والتكوين. وسأركز من خلال هذا العرض على النقطة الأخيرة محاولة منا دراستها وتحليلها متوخيا الوصول إلى هدف أساسي وهو المساهمة في إيجاد خطة علمية تمكن من إدماج الأمازيغية في النظام التعليمي إدماجا تاما. وبغية تحقيق هذا الهدف سيمر العرض عبر ثلاث محطات سأتطرق فيها إلى الإشكالات التالية.

أ- دوافع إدماج الأمازيغية في النظام التعليمي.

ب- مناقشة قرار التفتح على الأمازيغية كما جاء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

(*) *عنوان الدرس الجامعي الافتتاحي للسنة الجامعية 2000-2001 وقد ألقي يوم الجمعة 6 أكتوبر 2000.*

ج- اقتراح مقاربة بديلة تتوخى إدماجا تاما ومعقلنا للأمازيغية في التربية والتعليم.

لماذا إدماج اللغة الأولى في التربية والتكوين؟

لقد أضحت مسألة إدماج اللغة والثقافة الأمازيغيتين في النظام التعليمي بالمغرب مطلبا ملحا منذ السبعينات على الأقل، وينبع هذا المطلب من دوافع اجتماعية وسياسية ومن دوافع تربوية وتكوينية.

1- من الوجهة الاجتماعية والسياسية فإن جهات مختلفة من المجتمع المدني بمن تضمه من مفكرين ومبدعين وغيرهم ما فتئت تناضل وتطالب بالاعتراف بالثقافة واللغة الأمازيغيتين. وقد كان خطاب جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني رحمه الله لـ 20 غشت 1994 جوابا ضمنيا لهذا المطلب المشروع واعترافا صريحا بشرعية اللغة والثقافة الأمازيغيتين. وبعد ذلك جاء التصريح الحكومي الذي أدلى به السيد عبدالرحمان اليوسفي أمام البرلمان سنة 1998 ليؤكد على أهمية البعد الأمازيغي للهوية الوطنية. وأخيرا يأتي الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999 ليقر إدماج الأمازيغية في المدرسة المغربية.

هذه توطئة تاريخية وسياسية للمراحل التي قطعها الوعي بالأمازيغية لغة وثقافة.

2- أما من الوجهة التعليمية والتكوينية فإن مبررات إدماج الأمازيغية في المدرسة المغربية كثيرة وهي نفس المبررات التي تعزز مكانة لغة الأم أو اللغة الأولى في النظام التعليمي. أوجز ذلك في الأطروحات الآتية وهي أطروحات يعتمدها الأخصائيون وخبراء علوم التربية.

- إن اكتساب استراتيجيات التعلم يتم بوتيرة سريعة إذا هو حصل عن طريق لغة الأم للمتعلم. فمثلا تكتسب مهارة القراءة ومهارة الكتابة ومهارة الاستدلال

بسرعة إن هي لقنت عبر اللغة الأولى للمتعلم. وهذا ما يفسر البطء الذي يكتسب به الطفل المغربي هذه المهارة.

- إن التمكن من لغة الأم يحصل قبل التمكن من لغة ثانية، بمعنى أنه يتعذر أو يصعب على المتعلم أن يتعلم لغة ثانية إذا كان غير متمكن من لغته الأولى أي لغة وسطه العائلي، لأن عبرها يتم اكتساب السليقة اللغوية.

- إن التمكن من لغة التواصل الشفهي يتم قبل التمكن من الكتابة والقراءة بمعنى أن عملية التعلم التي يتم بشكل تدريجي تحتل فيها مهارة الشفهي المرتبة الأولى بحيث تسبق المهارات الأخرى كالقراءة والكتابة، بمعنى آخر، فإن على المتعلم أن يحسن التكلم والتواصل الشفهي قبل أن يمر إلى تعلم القراءة والكتابة.

- يصعب إتقان لغة ثانية إذا كان المتعلم يعاني من اختلال في الأمن اللغوي في لغته الأولى. معنى ذلك أن المتعلم الذي يشكو من حالة اضطراب لغوي في لغته الأولى من جراء عدم الاستقرار النفسي يصعب عليه أن يحس بالطمأنينة وهو يمارس لغة ثانية.

- يجمع خبراء اليونسكو على تعليم وتكوين الشباب والكبار بواسطة لغتهم الأولى هو أنجع الطرق لاستئصال جذور الأمية، ولعل غياب اللغة الأولى في برامج محو الأمية من الأسباب التي قد تفسر فشل حملات محاربة الأمية ببلادنا.

- إن تدريس وتعلم اللغة الأولى يضمن لدى المتعلم الاستمرارية الوجدانية والمعرفية بين المحيط العائلي من جهة والمؤسسة التعليمية والوسط المجتمعي من جهة أخرى. ومعنى هذا أن المتعلم الذي يمر من فضاء تملؤه ثقافة الوسط العائلي إلى فضاءات أخرى من مدرسة ومجتمع تغيب فيها هذه الثقافة وهذه اللغة يعيش لا ريب حالة نفسية وذهنية موسومة بعدم التوازن، أي حالة شبيهة بحالة انفصام الشخصية، وهي بالتأكيد حالة تحول دون نضج شخصية المتعلم.

هذا ما نلاحظه لدى كثير من التلاميذ والطلبة الذين يقضون سنوات عديدة في المؤسسة التعليمية دون استيعاب لغاتها وثقافاتها استيعابا تاما وخلاّقا حيث توظف لديهم هذه الثقافات وهذه اللغات توظيف براغماتيا يتخذ في كثير من الأحيان شكل بريق لامع جذاب لكنه سطحي وسريع الزوال.

- إن المؤسسة التعليمية التي تتجاهل اللغة والثقافة الأولى للمتعلم تنتج في نهاية المطاف منتوجا يفتقر إلى إرساء هوياتي متين يمكنه من تقوية الروابط بالذات الجماعية.

- تعكس هذه الطروحات حقائق نلمس مرارتها من خلال دراسة مضامين البرامج والمقررات الجامعية والمدرسية، وهي مضامين كثيرا ما تغيب السمات التاريخية والثقافية واللغوية الوطنية المغربية، في حين تكتظ بالمعالم والتاريخية وباللغات والثقافات الأجنبية من غربية ومشرقية على حد سواء.

طبعا كان الانفتاح على الآخر شيئا مفيدا ولكن الخطر يكمن في الانبطاح أمام الآخر وفي السقوط في أحضانه ليسلبنا هويتنا.

ولقد أدى بنا تغييب الذات الجماعية في تعليمنا إلى احتقار هذه الذات وإذكاء الشعور بكره الأنا في النفوس. ولعل ثقافة الشباب وما تروجه من نكت حول تخلف المغرب وحماقة المغاربة وسذاجتهم خير دليل على التمثلات السلبية التي تغمر وعينا الجماعي والتي تقدم كبديل للشباب ومنها الاغتراب والنفي ومغادرة الوطن.... هذ هو الأفق والحلم والأمل الذي يطمح إليه شبابنا. ولا شك أن لتعليمنا وتكويننا جانبا من المسؤولية في ذلك.

3- إن التدريس والتعلم عن طريق لغة ثانية [غير لغة الأم للمتعلم] من الأسباب الرئيسية للرسوب المدرسي في المراحل الأولى من النظام التعليمي. إن ظاهرة الرسوب المدرسي في المغرب ظاهرة جلية وكارثية ويمكن أن نلمسها عبر احصائيات وزارة التربية الوطنية. إنها تطال 31,6% من التلاميذ في السلك الأول من التعليم

الأساسي، 32,7% في السلك الثاني من التعليم الأساسي و36,6% على مستوى التعليم الثانوي، أضف إلي هذا أن نسبة التمدرس لا تتجاوز 50% في الوسط القروي.

إن ظاهرتي ضعف التمدرس والرسوب المدرسي هما الرافدان الأساسيان لتفشي الأمية. وقد نتساءل: ما العلاقة بين استفحال الرسوب المدرسي وعدم استعمال اللغة الأولى في التعليم؟

تبين نتائج الدراسات الميدانية بجلاء أن العلاقة بين هاتين الظاهرتين هي علاقة سببية.

فالدول التي تعرف أقل نسبة من الرسوب المدرسي هي الدول التي تكون فيها لغة المدرسة هي اللغة الأولى للمتعلم وبالمقابل، فإن النسبة تكون عالية في الدول التي تتخذ لغة ثانية كلغة التعليم والتربية.

وفيما يخص المتعلم الأمازيغي، فإنه يعاني من الرسوب المدرسي أكثر من زميله الناطق بالعربية، حيث تفيد التحقيقات الميدانية أن المتعلم الأمازيغي يعاني من الإعاقة المدرسية بنسبة سلبية تفوق 20 نقطة بالنسبة لزميله الناطق بالعربية.

من خلال هذه المعطيات نلمس أن المدرسة التي تشتغل بلغة غير اللغة الأولى للمتعلم، تنتج منتوجا كفاءاته ومهاراته غير تامة على مستوى المهارات المستعرضة. والمهارات اللغوية ومهارات القراءة والكتابة والتواصلية. وأكثر من هذا، فإن هذا المتعلم يعاني من ضعف في القدرات الذهنية والمعرفية وهذا في أحسن الأحوال، أي عندما يصمد المتعلم ليستمر في التعلم. أما عندما يغادر المدرسة بسبب عدم قدرته على مسايرة الدراسة وحصوله على إنجازات ضعيفة فإن مصيره هو الرسوب والسقوط بين مخالب الأمية والفقر.

4- وأخيرا، فإن التعلم بواسطة لغة الأم حق من حقوق الإنسان، وقد أقرته منظمة اليونسكو منذ نشأتها، وكل نظام تربوي لا يمكن المتعلم من ممارسة هذا الحق هو نظام مخالف للمواثيق التي ما فتئت تؤكد على ذلك.

ويثبت خبراء علوم التربية أن الأداة اللغوية الطبيعية والمثالية في التربية والتكوين هي اللغة الأولى للمتعلم حيث يكتسب عبرها القدرات والمهارات الذهنية والمعرفية، بها يتعلم مهارات القراءة والكتابة وبواسطتها تتبلور شخصيته القاعدية.

وتوضح الدراسات الميدانية أن المدرسة التي تخالف هذا المبدأ العام تنتج أشباه متعلمين، ذوي مهارات ضعيفة وشخصية غير متوازنة. كما أن هويتهم غير متينة وشعورهم بالهوية الجماعية وبالمواطنة كثيرا ما يكون ضعيفا. لذلك فإن المدرسة التي تتجاهل اللغة الأولى للمتعلم تنتج الميز اللغوي والثقافي.

طبعا، إن هذه الصورة هي صورة عامة تعكس الواقع العام، وهي في عموميتها ليست مطلقة بحيث لا تنطبق على جميع المتعلمين، إذ هناك أقلية من المتعلمين يستطيعون بفضل قدراتهم الذهنية الخارقة أن يتجاوزوا الكثير من العوائق، لكن لا يجوز أن تصوغ حكما عاما انطلاقا من حالة خاصة بأقلية من المتعلمين، لأن مصير أغلبية المتعلمين وغير المتعلمين هو الرسوب والأمية، وإن لم تكن أمية أبجدية فهي وظيفية، ومضاعفات الأمية في مجال التنمية المستديمة غير خافية على أحد.

خطاب السلطة حول الأمازيغية

في أفق إصلاح النظام التعليمي، جاء الميثاق الوطني للتربية والتكوين ليقدم تصورا عاما ومقترحات عملية، يتضمن القسم الأول من هذا الميثاق المبادئ الأساسية والمرتكزات الثابتة لنظام التربية والتكوين والغايات الكبرى المتوخاة منه. أما القسم الثاني فهو يقدم ستة مجالات موزعة على تسع عشرة دعامة للتغيير وهي: نشر التعليم وربطه بالمحيط الإقتصادي، والتعليم البيداغوجي، والرفع من جودة التربية والتكوين، والموارد البشرية، والتسيير والتدبير، وأخيرا الشراكة والتمويل.

تندرج مسألة اللغة الأمازيغية ضمن المجال الثالث المتعلق بالرفع من جودة التربية والتكوين، إذ خصص البندان 115 و116 للتفتح على الأمازيغية.

يقول البند 115، ص 52 مايلي:

يمكن للسلطات التربوية الجهوية اختيار استعمال الأمازيغية أو أية لهجة محلية للإستئناس وتسهيل الشروع في تعلم اللغة الرسمية في التعليم الأولي وفي السلك الأول من التعليم الإبتدائي. وستضع سلطات التربية والتكوين الوطنية رهن إشارة الجهات بالتدريج وحسب الإمكان الدعم اللازم من المربين والمدرسين والوسائل الديداكتيكية.

ويضيف البند 116 في نفس الصفحة:

تحدث في بعض الجامعات بدءا من الدخول الجامعي 2000-2001 مراكز تعنى بالبحث والتطوير اللغوي والثقافي الأمازيغي، وتكوين المكونين وإعداد البرامج والمناهج الدراسية المرتبطة بها.

بادئ ذي بدء، يجب أن نسجل هنا أنه لأول مرة تدرج الأمازيغية في نص رسمي متعلق بالتعليم، وهي خطوة إيجابية في أفق تأسيس مدرسة متجذرة في المحيط اللغوي والثقافي المغربي ومنفتحة على الحداثة، مدرسة قادرة على تربية وتكوين مواطنين مؤهلين لمواجهة رهانات العولمة مواجهة سليمة وناجعة إن إدراج الأمازيغية في المنظومة التعليمية يعد مبادرة حميدة، ولكنها مبادرة أولية علينا أن نعمقها ونوسعها حسب المبادئ التربوية الأساسية وحسب المتطلبات المجتمعية.

وفي إطار منهج بناء وإيجابي أود أن أقف لحظة وجيزة عند تحليل الصيغة التي ورد بها إدماج الأمازيغية في النظام التعليمي المغربي. إنه تصور متسم باللبس والإبهام:

1- لبس وإبهام فيما يتعلق بوضع الأمازيغية في التعليم، إذ لا ندري هل ستدرس هذه اللغة كمادة أو ستوظف كلغة تدريس.

ويتضح هذا اللبس من عنوان الفقرة ذاتها حيث يقول بالتفتح وليس بالتدريس.

وتفيد الفقرة أنه بالإمكان استعمال الأمازيغية للإستئناس وهذا الإستعمال ما هو إلا إختياري ووظيفة الأمازيغية فيه ثانوية ومجال استعمالها هي الجهة. إذن فإدماج الأمازيغية في التعلم هو في تصور الميثاق إدماج رمزي إذ هو اختياري وثانوي وجهوي.

2- لبس وإبهام فيما يتعلق بالتسمية حيث تتأرجح التسمية بين اللغة واللهجة، ويتضح التذبذب أكثر في النص الفرنسي حيث تسمى الأمازيغية تارة Tamazight وتارة Langue amazighe وتارة لهجة محلية dialecte régional وتارة أخرى amazighe.

أما النص العربي فقد تجنب استعمال مفردة اللغة حيث يتحدث عن الأمازيغية في حين يستعمل كلمة اللغة حين يتعلق الأمر بالعربية وباللغات الأجنبية.

إن تجنب تسمية الأمازيغية بلغة ينطوي على رؤية تحقيرية ما زالت راسخة في أذهان البعض، وهي رؤية إيديولوجية بالأساس.

3- لبس وإبهام فيما يتعلق بوظيفة الأمازيغية كذلك، حيث تقرأ في البند 115 أن وظيفة الأمازيغية هي الإستئناس وتسهيل الشروع في تعلم اللغة العربية.

فالإشكال المطروح هنا هو كيفية تيسير تعلم العربية لدى الطفل الأمازيغي، فالميثاق يطرح استعمال الأمازيغية كوسيلة تسهل عملية تعليم العربية.

لنحلل بإيجاز هذه الفرضية الغريبة مستعينين ببعض الأمثلة:

أ- على مستوى تعلم صواته اللغة العربية، فالمعلم الذي يستهدف تلقين الطفل الأمازيغي دائر النبرة الخاص بالجملة الإستفهامية في اللغة العربية عليه أن يوظف المكتسب اللغوي لدى التلميذ الأمازيغي. وهكذا سينجز هذا التلميذ جملة مثل:

هل ذهبت إلى المسجد؟ إنجازا مطابقا للنبر الخاص بلغته الأولى أي نبرا صاعدا وسيكون بذلك إنجازا خاطئا.

ب- على مستوى تعلم معجم اللغة العربية، سيسقط معلمنا في نفس المأزق. إذا هو حاول استثمار معجم الأمازيغية قصد تلقين معجم اللغة العربية للطفل الأمازيغي.

فمثلا، معجم جسم الإنسان في الأمازيغية مغاير تماما لنفس المعجم في العربية: ئِخْفْ مقابل الرأس، تينزرت مقابل الأنف، أضار مقابل الرجل... إلخ

ج- أما علي مستوى تعلم التراكيب الخاصة، فإن التلميذ الأمازيغي سيسقط في بعض التداخلات البنيوية إذا هو وظف تراكيب لغته الأولى حين يتواصل بالعربية، فمثلا:

ئِسْوِينْكَمْ دِيخْفَ نْسْ سيؤدي إلى: فكر في رأسه، وُيوْت أَفُوسْ نْسْ إلى : ضرب يده يتضح إذن فرضية استعمال الأمازيغية كأداة أو كقنطرة لتلقين العربية بيسر هي فرضية خاطئة تؤدي إلى ترسيخ أخطاء تترسخ في المقدرة اللسانية للطفل الأمازيغي، وبذلك تكون النتيجة المحصلة مخالفة للغاية المتوخاة بل مناقضة لها تماما.

فإذا نحن اقتنعنا بعدم صواب التصور الذي صاغه الميثاق الوطني للتربية والتكوين بصدد الأمازيغية نجد أنفسنا أمام خيارين : - إقصاء الأمازيغية لارجعة فيه أو إدماج الأمازيغية إدماجا تما وعادلا. وسيكون لا محالة تبني الخيار الأول خطأ فادحا يتناقض مع اتجاه التاريخ ومع التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع المغربي. - أما الخيارالثاني فهو يقتضي تصورا علميا وتدابير إجرائية كفيلة بإنجاح عملية إدماج الأمازيغية في النظام التعليمي.

مبادئ إدماج الأمازيغية:

إذا سلمنا بأن اللغة الأمازيغية لغة وطنية وأنها تعبر عن مكون أساسي للهوية الوطنية وأن تعلمها حق غير قابل للتصرف، حينئذ يصبح إدماجها في التعليم فرضا تاما على أساس الوعي والمسؤولية. وهذا الإدماج قابل لتصورات مختلفة.

التصور الذي اقترحه يرتكز على أربعة مبادئ : التعميم والإجبارية، الشمولية والتوحيد.

1- تعميم تعليم الأمازيغية يعني أن يعم كافة التلاميذ المغاربة الناطقين بالأمازيغية والناطقين بالعربية مع مراعاة خصوصيات كل فئة من الناحية البيداغوجية.

والهدف من تعميم تعليم الأمازيغية هو تربية وتكوين الأجيال الصاعدة على أساس التعارف والوئام والالتحام والاحترام المتبادل في إطار مبدأ الوحدة في التنوع.

2- على تعليم الأمازيغية لغة وثقافة أن يكون إجباريا بالنسبة لكافة التلاميذ المغاربة في البوادي والحواضر، وعلى كافة أصعدة النظام التعليمي كمادة إجبارية لها برامجها ونظام تقويمها. أما إختيارية تعليم الأمازيغية سيؤدي إلى تهميشها وعدم الاهتمام بها من طرف المتعلمين.

3- إن تعليم الأمازيغية يجب أن يشمل جميع مستويات النظام التعليمي من أولي وأساسي وثانوي وعالي، مع مراعاة الحاجيات والخصوصيات التربوية والديداكتيكية لكل سلك من الأسلاك.

4- إن اللغة المدرسة المنشودة هي الأمازيغية الموحدة. وعملية توحيد لهجات الأمازيغية هذه ستتم بالتدريج أي أنه في المرحلة الأولى توظف في العملية التعليمية اللهجات المحلية (تاريفت - تامازيغت - تاشلحيت)، كل منها في مجالها، مع التركيز علي البنيات الصواتية والصرفية والمعجمية المشتركة بموازاة مع عملية تنميط الأمازيغية خصوصا في ميدان الإبداع المعجمي. وفي المرحلة الموالية سيكون من الممكن -من الناحية التقنية - تدريس الأمازيغية المشتركة.

إن من الإجراءات والتدابير المستعجلة والواجب اتخاذها في أفق إدماج الأمازيغية في المنظومة التعليمية المغربية خلق مؤسسة وطنية ومراكز جهوية تكون مهامها الأساسية هي :

- بلورة تصور علمي لإدماج الأمازيغية في التعليم.
- بلورة تصور عملي لإدماج الأمازيغية في التعليم.

- تدبير الإدماج من الناحية الإدارية والتربوية والمادية.
- إيجاد البرامج والمناهج والوسائل البيداغوجية.
- تكوين المكونين.
- تنميط البنى اللغوية.
- تنميط الكتابة.

في غياب هذه المؤسسة والمراكز المتخصصة سيكون لا محالة مآل تجربة تدريس الأمازيغية هو الفشل، أو ستكون في أحسن الأحوال تجربة عشوائية تصطدم بصعوبات الواقع وبعوائق الممارسة التعليمية كما هو الحال بالنسبة لعملية التعريب في بداية الإستقلال. ولعل تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية خطوة إيجابية في أفق تثمين اللغة والثقافة الأمازيغية وإدماجها المعقلن في كافة المجالات المحلية والوطنية، بدءا بالمؤسسة التعليمية.

خلاصة:

يتضح من هذا العرض أن تغييب أو تجاهل اللغة الأولى للمتعلم يؤدي إلى جعل النظام التعليمي والتربوي نظاما ينتج الميز وعدم تكافؤ الفرص بين المتعلمين.

لذا يمكن اعتبار هذا النظام بمثابة مؤسسة إجتماعية لها وظيفة إعادة إنتاج البنية الإجتماعية بحيث تنتج العلاقات الإجتماعية السائدة وتكرس الفوارق الإجتماعية بدل أن تكون أداة للتربية والتكوين وحافزا للدينامية والتغيير.

وبخصوص الأمازيغية، فإن الإقصاء الذي عانت منه، خصوصا في المؤسسة التعليمية، هو في نهاية الأمر مسخ للهوية الوطنية قد طال المغاربة جميعا. ولعل من التحديات الكبرى التي سيواجهها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية هو إعادة التوازن لهذه الهوية بترسيخ الأمازيغية لغة وثقافة في الكيان المغربي كبعد وطني وحداثي، وفي هذا الأفق بالذات، تندرج التغيرات الأخيرة التي طرأت على السياسة اللغوية والثقافية الرسمية.